لمزيد من الكتب والأبحاث زوروا موقعنا مكتبة فلسطين للكتب المصورة
https://palstinebooks.blogspot.com

بعد ثلاث سنوات على أوسلو

د. محمود عباس

بعد ثلاث سنوات على أوسلو

يتذكر ويتحدث عن الوضع الراهن

د. محمود عباس (أبو مازن)

بعد ثلاث سنوات
على أوسلو

الطبعة الأولى 1996

الطبعة الثانية 2011
بيلسان
رام الله - فلسطين

تمهيـــد

رغم انقضاء هذه السنوات الثلاث على توقيع إتفاق إعلان المبادىء في أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الحوار حول مناقب ومثالب أوسلو ما زال مستمراً وبقوة وكأنه إتفاق ما زال طازجاً ومعروضاً للحوار، وكل قوم بما لديهم فرحون. أنصار الإتفاق يرون أن تطورات الأعوام الماضية قد أثبتت صحة موقفهم، إذ لولا الحقائق التي تم خلقها فوق الأرض لداهمتنا كارثة محققة مع مجيء الليكود وقوى اليمين في إسرائيل إلى سدة الحكم في تل أبيب. خصوم أوسلو، يرون في كل مآسي الناس والمنطقة برمتها أصابع ذلك الإتفاق اللعين، إذ لولاه لما إنفتحت أبواب ما نعيشه من تراجعات على المستويات. إنتظرت خروج "أبو مازن" من شقة المفاوضات السرية في تل أبيب، لأذهب إليه أتعرف إلى قراءاته لما جرى ويجري وهو مهندس أوسلو، كيف يرى الأمور اليوم بعد ثلاث سنوات من الإتفاق على كافة الأصعدة وماذا خلص إليه من رؤى واستنتاجات .

توفيق أبو بكر: قلت لأبو مازن في بداية الحوار: بعد ثلاث سنوات إنقضت على توقيع الإتفاق في واشنطن وبعد أن هدأت اللحظة التاريخية وظهرت كثير من الأمور في واقع الحياة، بعيداً عن التوقعات، المتفائلة والمتشائمة، على حد سواء. وبعيداً عن التحليلات النظرية: كيف ترى الأمور الآن، كيف تقيّم المسيرة وخاصة بعد التطبيق على الأرض؟ في كتابك حول أوسلو، إستخدمت التعبير التالي في ثلاثة مواقع بصيغ مختلفة تحمل نفس المضمون وهو: "إنني أخشى أن الممارسات الخاطئة، والعقليات المتخلفة ستدمر هذا الإنجاز من كلا الطرفين، خوفي ورهبتي من التطبيق. أنهى الجهاد الأصغر وبدأ الجهاد الأكبر، هل سندبّر أنفسنا؟ هل سننجح في التطبيق؟ يدي على قلبي، عقلية الثورة مختلفة عن عقلية الدولة.

بعد ثلاثة سنوات من التجربة ومن التطبيق كيف ترى تلك المخاوف - المشروعة بالتأكيد - في واقع الحياة والممارسة؟ هل كانت مخاوف مبالغة فيها نابعة الحرص الشديد على النجاح في الإمتحان؟ أم إن التجربة الملموسة قد أثبتت أنها مخاوف لم تكن تحمل أية مبالغة بل هي مخاوف حقيقية ظهرت في

التطبيق وتوشك، فعلاً لا قولاً، وحقيقة لا مبالغة، أن تهشم التجربة- الفرصة التاريخية النادرة غير القابلة للتكرار بسهولة، وربما تدمر التجربة.. ماذا تقول في ذلك؟!

إعتدل أبو مازن في جلستة المسترخية بعض الشيء حين رأى هذه البداية المتوهجة للحوار النقدي ولكنه لم ينفعل فهو أول من حذر من تلك المخاوف التي تحولت إلى الحديث اليومي في كل منزل فلسطيني وأجاب بقولة: لا بد من التأكيد بداية أن ثمة فرقاً كبيراً بين الممارسات الثورية، في عهد الثورة، وبين مسؤليات الدولة. من الطبيعي أن يخاف الإنسان على إنجاز مثل أوسلو حين يبدأ مرحلة التطبيق. مخاوف من أخطاء في التطبيق، ولكن المسألة ما زالت بحاجة لوقت أطول حتى يصبح التقييم أكثر موضوعية وصوابية، إذ أننا في البدايات لم تتبلور لدينا بعد مؤسسات، بالمعنى العلمي لهذه الكلمة، وكما هو الحال لدى دول راسخة في هذا العالم. لم نتمكن بعد سن وتشريع القوانين التي تشكل قاعدة للإستقرار والبناء والإنطلاق في كافة مجالات الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية وغيرها، ولكن إذا نظرنا إلى دول كثيرة في هذا العالم مرت بتجربة إنتقالية مشابهة لما نمر به - إنتقال من الثورة للدولة - لوجدنا أن كثيراً من الإرباكات التي نشكو منها الآن قد حصلت في تجارب تلك الدول، بشكل أو بآخر إذ إن لكل تجربة ميزاتها وظروفها الموضوعية وسياقها التاريخي ودرجة تطور مجتمعها الخاص، ولكن هناك في الوقت نفسه سمات مشتركة لهذه التجارب التي قادت فيها حركات التحرر الثوري ثم قادت مرحلة البناء بعد ذلك. إن هذا لا يعني للحظة واحدة التسليم بهذه البدايات المرتبكة، فالمطلوب أن نستفيد من الأخطاء التي نكتشفها كل يوم، في الممارسات وأن تتحول إلى دروس ثمينة لاختصار الزمن والمعاناة، والمطلوب أن لا نسمح بإستمرار طويل لهذه الحالة الإنتقالية وما تحفل به عثرات، ولكن من الضروري في الوقت نفسه وضع التعثر والأخطاء في سياقها الموضوعي، ودون تبرير ودون عويل أو نعي للتجربة أيضاً أقصد دون مبالغة أو تشاؤم، ودون استخفاف بالمخاطر في ذات الوقت. نحن بحاجة للإسراع في بناء المؤسسات وبناء دولة القانون، مهما تكن الصعوبات.

*هل كانت هذه الأخطاء في التطبيق بأوسع من تصوراتك ومخاوفك أم أنها متطابقة مع التوقعات؟

ما أراه من تعثر في التطبيق ليس فيه ما هو خارج التوقعات والمخاوف الأولى يوم التوقيع وما تلاه من أسابيع وشهور. هذا ما توقعته بالضبط وفي الحدود التي نراها الآن، وذلك أمر طبيعي كما أسلفت في هذه المرحلة الإنتقالية المضطربة والمعقدة والمتشابكة لأكثر من سبب، ولأنها بهذه المواصفات تتم رؤية الأخطاء بأكبر من حجمها الفعلي، لكن ما هو غير طبيعي وغير مقبول هو إستمرار هذا الوضع الإنتقالي وما يفرزه من أخطاء وعثرات، إذ لا بد من الإسراع في "المأسسة" بناء المؤسسات وبناء دولة القانون وتوفير كل القنوات والآليات التي توفر إمكانيات عملية لهذا الإستعجال المطلوب.

انتهزت فرصة الحوار حول قضايا البناء موضوع الديمقراطية الفلسطينية وما تعيشة من أوضاع غير سارة، وخاصة في مجال إنتهاكات حقوق الإنسان الذي أصبح يتصدر العناوين البارزة لكل تقارير منظمات حقوق الإنسان في العالم، الكثير منها يشعر رجالاتها بالمفاجأة لما يرونه وهم الذين وقفوا عقوداً متواصلة بمثابرة ودون كلل أو ملل ضد إنتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني وكان لهم فضل دفع إسرائيل للتراجع الجزئي عن حملات القمع والتنكيل وخاصة وقف أعمال رجالات القوات الخاصة المعروفة بقوات المستعربين.

قلت للأخ أبو مازن: ماذا عن الديمقراطية الفلسطينية في عصر الدولة بعد أن إنتهينا من ديمقراطية غابة البنادق في عصر الثورة، بغض النظر عن حدود تلك الديمقراطية الثورية ومساراتها المتعرجة... لعلك مطّلع على تقارير منظمات حقوق الإنسان وشكواها المتواصلة مما يحصل في بلادنا ... كيف ترى الأمر وكيف يمكن الإسراع في العلاج وماذا عن إمكانات ميلاد أحزاب سياسية عصرية، تؤمن بالعلم والمنطق وترث مرحلة الفصائل وتتمايز عنها في الممارسات والسياسيات والتكتيكات والخطاب والبرنامج وتشكل ضمانة من ضمانات عديدة لدمقرطة المجتمع الفلسطيني.

أجاب أبو مازن على هذه المداخلة الحارة والحادة بحذرٍ شديد فيه الكثير من الشعور بالمسؤولية والرغبة في تحمل نتائجها، بعيداً عن النقد والحدية، فقد رأيته في حوار رام الله مختلفاً إلى حد كبير عن حواري معه في تونس، والذي سبق أن نشرته على حلقات، والفرق يكمن أساساً في أن الرجل يتعامل مع

الواقع ويتجابه مع مشكلاته كل يوم، ولم يعد ينظر لما يجب عليه الحال وهو على بعد آلاف الآميال عن أرض الوطن.

قال أبو مازن: دعني أتحدث بهدوء حول هذا الموضوع الحساس، فالسلطة، أية سلطة في العالم الثالث، تضيق ذرعاً بالمطالب الديمقراطية للناس وشرائح المجتمع لأنها في كثير من الحالات ترى ذلك إنتقاصاً من السلطة والصلاحيات، والناس في بلادنا ومجتمعاتنا يفهمون الديمقراطية في بعض الأحيان وكأنها إنفلات من كل قيد ولا تحدها حدود أو خطوط حمراء. بعض الصحافيين يفهمون الديمقراطية، ولا أعمهم في ذلك بالطبع، بأنها إعطائهم صلاحية الكتابة في كل شيء ودون قيود تفرضها طبيعة المرحلة ودرجة تطور المجتمع وطبيعة علاقات السلطة، والسلطة الناشئة والفتية في بلادنا، مع الدول والحكومات والمجتمعات البعيدة والقريبة. نائب في برلمان يعتقد أن الديمقراطية هي أن يتحدث بكل ما يريد بغض النظر عن النتائج والإلتزامات والحدود، هذه ليست ديمقراطية فالفوضى والإساءة والشتائم ليست هي المواصفات العلمية المطلوبة للبناء الديمقراطي في أي مجتمع، وخاصة في مجتمع محطم يخرج لتوه من نفق إحتلال طويل كسر فيه كل شيء. وبالمقابل فإنني أوافق أنه لا يجوز ولا يحق للسلطة أن تضيق ذرعاً بالنقد حين يكون موضوعاً يبغي الإصلاح والتطوير والتأشير على الأخطاء والإمساك بها.

لا بد أن صدرها أرحب وأوسع مما هو عليه فإذا اقترب كل طرف من الآخر بفهمه لطبيعة الديمقراطية ومواصفاتها وشروطها وبفهم السلطة لضرورة توسيع الهوامش للنقد والبناء فإن ذلك من شأنه أن يقود لطريق الديمقراطية والبناء لكن بخطوات متدرجة وواثقة. وأوافق على ما يراه من ضرورة إفساح مجال لبناء الأحزاب الجديدة بما تعكسه عن تعددية في المجتمع. في نفس الفصيل الفلسطيني يوجد تعددية. في حركة فتح لا يوجد تطابق على سبيل المثال في الأفكار والمواقف بين كل المنتمين إلى تنظيمها وهذا أمر يلاحظه كل الناس وكل الذين يتابعون إختلاف المواقف من كل حدث بين أبناء فتح. المواقف من أوسلو ومن التسوية السياسية عموماً هو أبرز الأمثلة على ذلك. إنني أعتقد أن التجربة ستفرز شيئاً جديداً على أرض الواقع. لا بد من أن نرى الأفق المنظور أحزاباً ساسية ربما يضم الحزب منها عناصر كانت في تنظيمات فلسطينية مختلفة وانصهرت في

بوتقة الحزب الجديد حيث توصلت لقناعات متطابقة على ضوء دروس الماضي وتجاربه. ستكون هذه الأحزاب ببرامجها وسياساتها مختلفة جذرياً عن أصولها من الفصائل التي شكلت منظمة التحرير الفلسطينية. العمل الحزبي في الثورة مختلف تماماً عن العمل الحزبي في الدولة. متطلبات العمل في إطار مجتمع مدني في حزب من الأحزاب مختلفة جذرياً عن متطلبات العمل في إطار كفاح وطني تحريري عبر الثورة أو الإنتفاضة أو غيرها من أشكال الكفاح والشعارات النظرية في زمن الثورة لا بد من إعادة دراستها من جديد في ضوء الحقائق المجتمعة. من كان يطرح الإشتراكية في مرحلة ما قبل التحرر كان يتقدم في مسألة نظرية بحتة واليوم فإنه يتعامل مع مجتمع قائم ولا بد له من إختبار أطروحاته النظرية وإعادة صياغتها على ضوء استجابة المجتمع وتقبله لها إذا كانت تتجاوب بالفعل مع مصالحة الملموسة. والأمر نفسه ينطبق على كل الأحزاب العقائدية مثل التيار الإسلامي الذي يرى الإسلام هو الحل. كيف يعيد على كل طرف صياغة مقولته النظرية بما يتواءم مع متطلبات المجتمع ومدى قبوله لها نحن إذن أمام حقائق جديدة تتطلب ميلاد أحزاب تعيد صياغة كل ما كان نظرياً في زمن الشعارات ليكون مقبولاً للمجتمع. عقل الدولة مختلف عن عقل الثورة: مقولة عامة لا بد من دراسة تفاصيلها وحقائقها إذا أردنا بناء مجتمع مدني، ديمقراطي، يجتاز المرحلة الإنتقالية بنجاح.

ما الذي أخطأناه في أوسلو؟

قلت لأبو مازن: دعنا نخرج من دوامة التعددية والديمقراطية وما يرتبط بها من قضايا نظرية ورؤى مستقبلية وما يتصل بالممارسات السلطوية المغلقة بها سواء وجدت لها تبريراً مقبولاً في الظروف الموضوعية والإنتقالية، أم كانت بعيدة عن كل تبرير مقبول. لنتجه نحو إعادة قراءة التارخ على ضوء حقائق اليوم: هل أنت نادم على أشياء كنت تتمنى أن تتحقق في أوسلو ولم تتمكن من ذلك أو لم يجرِ بذل جهود كافية لتحقيقها وذلك على ضوء تطورات السنوات الثلاث الماضية وما رأيناه من حقائق فوق الأرض.

أجاب أبو مازن بقوة واندفاع ودون أن يعطي نفسه مهلة لإعادة الشريط - شريط الذكريات والأحداث - لأنه، كما يبدو، فكر بالأمر قبل أن نتوجه له بمثل هذا السؤال وأعد الإجابة التي انطلقت بعفوية وحيوية أيضاً قال:

إنني فكرت في هذا الموضوع ملياً، وكثيراً ما تساءلت بيني وبين نفسي: ما الذي أخطأناه في أوسلو ونندم عليه اليوم بعدما رأينا التطبيق فوق الأرض. هناك جملة يكررها الكثيرون على الدوام بل يبدأون بها مطالعتهم السياسية حول الوضع العام، يقولون: «بالرغم من أخطاء إتفاق أوسلو»، إلا أنه أصبح واقعاً قائماً، والكثيرون يبدأون بالمقدمة: «بالرغم من أخطاء أوسلو» ثم يواصلون تحليلهم السياسي والنظري ولكل رأيه ومناظرته الخاصة على ضوء موقفه السياسي. أريد أن اقول بملء الفم: هذه جملة لا تعجبني على الإطلاق بل إنني أصبحت أتضايق منها خاصة أنها أصبحت وكأنها من البديهيات والمسلمات بل مفتاح الحديث السياسي أو شيفرة التحليل السياسي، الفلسطيني والعربي في بعض الحالات. في ذلك ظلم شديد، البعض من هذا الظلم ينطلق من عدم الدراية والبعض الآخر ينطق من سوء نية مبيتة ومقصودة، وخاصة في أوساط الرفضاويين الذين يرفضون كل شيء ويبحثون عن إتهامات لكل تسوية وإتفاق.

دعنا، أخي توفيق، نبحث الأمر بعمق وبروية: ما الذي أخطأناه في أوسلو،البعض يرى في قبولنا تقسيم التسوية على المسار الفلسطيني إلى مرحلتين: مؤقتة ونهائية هو من أخطاء إتفاق أوسلو، وهذا ظلم كبير قد يكون مقصوداً في بعض الحالات وقد يكون نتيجة نقص في المعلومات وفي المتابعة. فلقد ذهبنا إلى مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م بناءاً على ذلك ففي رسالة الدعوة توضيح لا لبس فيه ولا غموض، بأن التسوية على المسار الفلسطيني ستكون على مرحلتين إنتقالية ونهائية، بينما ستكون التسوية على المسارات العربية الأخرى في مرحلة واحدة تنتهي بمعاهدة سلام، لكنهم لم يذكروا في مدريد ما هي الموضوعات التي سيبحثها الفلسطينيون والإسرائيليون في كل مرحلة من المرحلتين: الإنتقالية والنهائية. هناك من يقولون إننا في أوسلو أهملنا قضة اللاجئين ويخلطون بينها وبين قضية النازحين وذلك غير صحيح بالطبع، إذ أن قضية اللاجئين وبسبب تعقيداتها المعروفة هي إحدى قضايا المرحلة النهائية التي سنبحثها في تلك المرحلة وحين يحين أوانها السياسي ليست قضية تم إهمالها بل هي حقيقة الأمر جوهر القضية الفلسطينية، بجانب الأرض، فالموضوعان معاً يشكلان صميم القضية وروحها وجوهرها. هناك قضية واحدة ومهمة كنت أتمنى لو تمكنّا من علاجها في أوسلو وهي معالجة النمو

الإستيطاني. كنت أتمنى لو توصلنا لصياغة واضحة تعلن وقف الإستيطان. لا أعرف إذا كنا سننجح في الأمر لو امتلكنا الإصرار على تحقيق ذلك ولو كنّا هددنا بوقف كل شيء من أجل وقف النمو والتوسع في تهديد الأرض. ربما كان الأمر خطأً أحمر للطرف أيضاً وربما كان مستعداً لنسف ما توصلنا إليه لو أصررنا على ذلك. لكنني أود القول أننا في حقيقة الأمر عالجنا أمر الإستيطان في أوسلو ولو بطريقة غير مباشرة ووردت بشكل آخر في المادة الرابعة والخامسة التي تمنع أي طرف من إحداث تغييرات على الأرض تجحف بمفاوضات الحل النهائي وتؤثر على نتائجها، وتلك إشارة للإستيطان، لأن الإستمرار فيه يغير الديموغرافيا ويغير الحقائق على الأرض ويؤثر سلبياً على مناقشة قضايا المستوطنات في المرحلة النهائية. كان شامير كما نشر علنا بعد خروجة من السلطة إثر فشل حزبه في انتخابات الكنيست السابق عام 1992 ينوي إطالة أمد المفاوضات عشر سنوات حتى يتمكن من تهويد الأرض ومن الإستمرار في الإستيطان بما يغير الحقائق ويجعل المفاوضات بلا جدوى إذ لن يكون هناك شيء قابل للتفاوض بعد زرعه الأرض بالمستوطنات في كل مكان. هذا الأمر الذي كنت أتمنى لو تمكنّا من حسمه في أوسلو، رغم النص الذي توصلنا إليه والذي من شأن التزام إسرائيل به، لو كانت ملتزمة بما اتفقنا عليه، أن يوقف الإستيطان. نحن التزمنا بذلك ولم نقم بما من شأنه الإجحاف بمفاوضات قضايا الحل النهائي كالإعلان المسبق عن قيام دولة فلسطينية مستقلة. لكنهم لم يلتزموا بما وقعوا عليه واستمروا في تغيير معالم القدس وفي بناء المزيد من المساكن عبر ما أسموه تسمين المستوطنات في مرحلة حكم حزب العمل وعبر رفع التجميد عن الإستيطان كلياً في عهد حكم الليكود الجديد.

المفاوضات السرية

قبل أن نستطرد مطولاً في مراجعات أوسلو وشجونها وشؤونها على المستويات الفلسطينية والإسرائيلية والعربية من خلال التطبيق العملي على مدى سنوات ثلاث. الإستعجال الصحافي يدفعني لتغيير الأولويات وسؤالك أخي أبو مازن، عن هذه المفاوضات السرية التي واصلتها زمن الليكود مع دوري غولد واسحق مولخو وتتوجت بلقاء عرفات - نتيناهو.

ما هذه القصة:
أجاب وقال: بعد انتخاب بنيامين نتنياهو وفوز الليكود وحلفائه لم يتحدث معنا أحد وانقطعت الصلة مع الحكومة الإسرائيلية إلى أن إتصل بي ذات يوم شخص وقال لي: أنه دوري غولد مستشار رئيس الحكومة، ويريد إبلاغي رسالة مفادها أنه فور تشكيل الحكومة الجديدة فإنها ستقوم بتشكيل وفدها للمفاوضات معنا وأنهم ملتزمون بكل الإتفاقات. كان ذلك في غزة، وحين ذهبت لمكتب أبو عمار عصر ذلك اليوم لإبلاغه بالمكالمة كان على علم من الإخوة بما حصل قبل أن أحدّثه. بعد ذلك التقيت غولد في قمة العقبة ويومها أشار عليّ أن لا تصدر بيانات متشددة حتى يتمكن من تهيئة الأمور للتفاوض وقد وافقته على ذلك ولم تصدر منا أية بيانات تتسم بالتحدي في حينه. قبل القمة العربية بالقاهرة إتصل بي لترتيب لقاء وقد إعتذرت عن ذلك لأنني سأسافر للقمة. لم أكن راغباً في اللقاء قبل القمة، لكن صديقاً إتصل بي وناشدني الموافقة على اللقاء قبل القمة لأنه سيكون مفيداً جداً. قبلت النصيحة وطلبت أن يكون اللقاء في عسقلان الأقرب إلى غزة وذلك ما تم بالفعل وكان اللقاء الأول وجهاً لوجه مع هذا الأكاديمي النشط. طرح في اللقاء مسألة الأمن أولاً وذلك متوقع طبعاً فهو سبب نجاح الليكود أصلاً وتحدث عما عاناه اليهود من دمار في الحرب العالمية الثانية وكيف أصبحت قضية الأمن - الشخصي والإستراتيجي - بالنسبة له قضية مهمة جداً وأنه لا بد من إستمرار السلطة في توفير ذلك وفي محاربة التطرف، والموضوع الثاني الذي طرحة في لقاء عسقلان هو «التبادلية Reciprocity» والتي أصبحت تعبيراً شائعاً في الخطابات السياسية لرئيس الوزراء وأركان حكومته فيما بعد. وهو ضرورة تطبيق الإلتزامات الفلسطينية ولديهم قائمة طويلة في ذلك كما تعلم، ثم تحدث عن "الميكانيزم" وعن قضايا عملية أخرى. قلت للسيد غولد: أكتب عندك، بالنسبة للأمن فقد توقف حوارنا مع حماس ونتبنى سياسة القبضة الحديدية اليوم، ومنذ التفجيرات الأخيرة وسنستمر في ذلك ولا عودة عن هذا الطريق لأن ذلك يخدم أمننا نحن قبل أي شيء آخر. كان هناك إجتهاد لدى السلطة بإمكانية إحتواء حماس وإدماجها في المجتمع المدني ودفعها لتبني معارضة سليمة ديمقراطية وأعطت إشارة على استعدادها لذلك في البداية وتبين أن قيادة حماس في الخارج هي المهيمنة ودفعنا الثمن، ولكن أرجو أن تعرف سيد غولد من حقنا القيام بكل المحاولات لاحتواء حماس لأننا كنا نريد أن نتجنب حرباً أهلية في وسط شعبنا وذلك

من حقنا. ومن شأن إندلاع مثل هذه الحرب أن تؤثر عليكم أيضاً. الآن طوينا الملف وتبنّينا سياسة لا رجعة عنها في هذا المجال. بالنسبة «للتبادلية» فإنني أوافق معك مائة بالمائة على إعطائك كل ما هو لك، شريطة أن تعطيني كل ما هو لي. قلت للسيد غولد: أود أن أقول لك شيئاً قد لا ترتاح له وهو أنني كنت أتمنى نجاح حزب العمل في الإنتخابات لكن ذلك لم يحصل مع الأسف وقد اختاركم الشعب الإسرائيلي ونحترم خياره ونهنئكم على الفوز بثقته. ولكن ياسر عرفات أختاره الشعب الفلسطيني أيضاً بإنتخابات حرة وديمقراطية وتخطئون كثيراً إذا تجاهلتموه ولم تتعاملوا معه. إنه الرقم الصعب فعلاً الذي يستحيل تجاهله وهو قائد الشعب الفلسطيني غير المُنَازَع. لقد جرب الكثيرون البحث عن بدائل لقيادته وفشلوا فشلاً ذريعاً، وسيكون الفشل نصيب أية محاولة مماثلة في المستقبل أيضاً. بعد ثلاثة أيام إتصل بي وقال أن هناك مبعوثاً من رئيس الوزراء هو المحامي اسحق مولخو وقد اعتذرت عن اللقاء - آنذاك _ لانشغالي. مرت الأيام وبدأت لقاءات عملية مع غولد، إتصل بي والتقينا للإعداد لصفقة. قال لي أنه يطلب منا إغلاق ثلاثة مكاتب في القدس منها مكتبان لمؤسسات غير حكومية ومكتب للرياضة والشباب تابع لوزارة الرياضة. وقال لي لأنه يريد أن يقنع جمهوره حين يقدم تنازلاته في قضايا معينة، أنه يفعل ذلك بعد أن قام الفلسطينيون بإغلاق مكاتب غير شرعية في القدس ووفوا بالتزاماتهم وأصبح علينا القيام بخطوات مقابلة في ثلاث قضايا هي الإغلاق وإعادة الانتشار في الخليل والأمن بما في ذلك مطار غزة. واستطرد قائلاً إن هناك مكاتب عديدة في القدس يجب إغلاقها ولم نبدأ بها، لم نبدأ ببيت الشرق ودار الإفتاء على سبيل المثال. قدّمت تقريراً لقيادتي التي وافقت على القيام بهذه الخطوة وهي إغلاق هذه المكاتب الثلاثة. بعدها طلبت إليه الوفاء بما التزم به وإذا به يقدم نصاً يتحدث عن تعديلات متفق عليها في إتفاق إعادة الإنتشار في الخليل. قلت له: هل هذا ما اتفقنا عليه وسألت الوسيط النرويجي: تيري لاريسون: هل هذا هو الإتفاق فأجاب بالنفي، أوضحت له بشكل قاطع وباسم منظمة التحرير والسلطة الوطنية الرفض القاطع لإحداث أي تغيير في نصوص الإتفاقات السابقة سواء إعادة الإنتشار في الخليل أو أي إتفاق آخر. إستلم د. صائب عريقات الحديث لساعات متواصلة موضحاً بقوة للسيد غولد إستحالة القبول لأية تغييرات في الإتفاقات المعقودة. إعتذرت عن اللقاءات بعد ذلك حتى يوم الأربعاء حيث كنت في تل أبيب مع السفير المصري،

ثم حضر السفير الأميركي وبدأنا نناقش الأمور من جديد. ذهب دوري غولد إلى باريس واجتمع مع د. أسامة الباز ودينيس روس والوسيط النرويجي تيري لاريسون الذي حضر اللقاء دون إعلان صحافي عن ذلك، واتفقوا على تحريك الأمور من جديد على قاعدة الالتزام بالإتفاقات المعقودة. بدأت تتسع دائرة المساعي الحميدة، ولا أسميها الضغوط كما يشير لذلك الإعلام، وأخذت الإتصالات من دينيس روس وأسامة الباز تأخذ طابعاً مكثفاً. مارس جلالة الملك الحسين نفوذه وذلك بعد لقائه مع غولد وأخبر الملك، أبا عمار أن اللقاء مع نتنياهو سيكون قريباً، واستمرت هذه الإتصالات المكثفة أسبوعا في محاولة للتوصل لصيغة مناسبة وكان هناك نقاش حول كل كلمة.

فكرة إصدار بيان مشترك جرى استبعادها بعد فشل الوصول لصيغة مقبولة من الطرفين، إتفقنا في نهاية الأمر على تفاصيل دقيقة لما سيتحدث به أبو عمار في اللقاء ولما سيتحدث به نتنياهو أيضاً، واتفقنا على نصوص ما سبقوه كل منهما في المؤتمر الصحافي. وتم إقرار الورقة (الوثيقة) التي نشرتها الصحف بعد أن اهتدينا لعبارة تقول أن أي خلاف حول أي بند في هذه الورقة يحلّه الرئيسان: عرفات ونتنياهو وكان حلاً سحرياً لأنه يعني في واقع الحال عدم وجود ورقة بل كل شيء تم دفعة نحو الأعلى. كتبت في دفتر الملاحظات الذي يلازمني، في 1996/8/22 تم الإتفاق مع الطرف الآخر على أنه لا حاجة لبيان أوراق مكتوبة، تستمر كافة اللجان في العمل بما في ذلك لجنة الممر الآمن واللجان الإقتصادية وبحث قضايا المرحلة النهائية. خرج أبو عمار عن النص وتحدث مطولاً عن الإستيطان وقال لنتنياهو: أنت تدمر لي الأرض بهذا الإستيطان ورد عليه رئيس الوزراء بأن الأمر سيكون محل تفاوض، خرج نتنياهو عن النص وتحدث بوضوح عن الإقتصاد وعن اهتمام حكومته بتحسين الأوضاع الإقتصادية للفلسطينيين وأنه بصدد رفع العدد المسموح به من العمال إلى خمسين ألفاً، كما تحدث عن الأمن ورد عليه أبو عمار بأنه يتحدى أن يكون أي من هؤلاء العمال كان مسؤولاً عن مخالفات أمنية. قبل اللقاء بعدة ساعات إتصل أبو عمار برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ولم يكن موجودا في مكتبه، في الساعة الرابعة وقبل اللقاء بساعتين، تم الإتصال وقال أبو عمار له أنه منزعج مما نشرته صحيفة الأيام الفلسطينية، وكانت قد نشرت أن نتنياهو أكثر نازية من النازيين، قال له أبو عمار أنه إذا كان ذلك إهانة فإنني لا أقبل ذلك إطلاقا. شكره نتنياهو وقال له: شكراً لك

إنني أتعامل معك كقائد ويجب أن نصنع معاً سلاماً يصاب معه كل أعداء السلام بخيبة أمل، وعلى أمل اللقاء بك بعد ساعتين وذلك ما تم فعلاً. في نفس الليلة إتصل عزرا وايزمن بأبي عمار وهنأه على اللقاء واعتقد أن لقاءه مع أبو عمار سيتم قريباً، وهذا هو أول إتصال بينهما، سيكون لهذه اللقاءات تفاعلاتها داخل الحكومة الإسرائيلية ولكنني لا أعرف إلى أين وفي أية حدود، وبالمناسبة فقد التقيت عزرا وايزمن مؤخراً في مناسبة إجتماعية معينة وأبدى حرصاً شديداً على إستمرار عملية السلام.

إنني مع اللقاء بكل القادة الإسرائيليين وخاصة أولئك الذين لم يفهمونا بعد، وما زالوا معادين لنا، أنت تذكر أننا في المجلس الوطني الفلسطيني في مارس 1977 وفي الدورة الثالثة عشر إتخذنا قراراً بالإقتراح مني بضرورة فتح الحوار مع كافة القوى الديمقراطية الإسرائيلية، المعادية للصهيونية فكراً وممارسة. كان ذلك القرار بداية لكسر المحرمات وقمنا بتطويره فيما بعد في الدورات اللاحقة للمجلس ليشمل الحوار كافة القوى الإسرائيلية التي تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في بناء دولة مستقلة، كانت وما زالت لي تحفظات على مثل هذا التوجه إذ من الضروري أن نفتح الحوار، ليس مع مؤيدينا فقط بل مع القوى المتطرفة المعادية لنا على أمل دفعها نحو معرفتنا ومعرفة رغبتنا في سلام حقيقي وعادل. ولهذا اتخذ المجلس التشريعي قراراً بفتح الحوار مع كافة أعضاء الكنيست بمن في ذلك القوى المتطرفة، إنني أرحب بلقاء مع آرئيل شارون لأتفحص عن قرب أفكاره الحقيقية وأعرف إن كان يقول في الغرف المغلقة ما يقوله في الصحافة ووسائل الإعلام.

عند هذه النقطة قاطعت أبا مازن وقلت:
بمناسبة ذكر شارون أنت تذكر في كتابك «الطريق إلى أوسلو» أنه قال لأمين عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي مائير فلنر حين رفض مصافحته لأنه سفّاك دماء الفلسطينيين، قال شارون لفلنر: ستثبت لك الأيام أنني سأقيم أو أساهم في إقامة دولة للفلسطينيين .. ماذا يقصد بذلك! هل يقصد دولة في الأردن مثلاً.

رد أبو مازن وقال: لا أعرف ولهذا أرغب في لقائه لاستكشاف المواقف عن قرب وأرغب في لقاء ايتان وغاندي ورؤساء المستوطنات لأن هؤلاء هم الذين ما زالوا

معادين لأهدافنا ومن الضروري فتح الحوار معهم نحن لا نخسر بذلك شيئاً بل نتعرف إلى النصف الآخر من المجتمع الإسرائيلي وبتعرف إلينا.

قلت لأبي مازن: هل تتوقع في ظل الليكود حدوث جدية لقضايا المرحلة النهائية مثل اللاجئين والمستوطنات والإنسحاب من الأرض، ألا تعتقد بأن الليكود وحلفاءه يناورون لكسب الوقت وإطفاء جذوة الغضب العالمي على حكومة اليمين في إسرائيل، في اللحظة التي يوافق فيها الليكود على التنازل عن شبر واحد مما يسميه «يهودا والسامرة» يكون قد غيّر جلده تماماً ولا يعود حزب الليكود الذي نعرف أدبياته، وللمسألة وجه آخر ذلك أننا بقبول الأخذ والرد والتفاوض على قضايا نعرف إستحالة تنازل الليكود فيها لأنها صلب آيديولوجيته فإننا بذلك ندفع شعبنا نحو الإسترخاء وندفع العرب نحو الإسترخاء وعندها لن يتحرك العالم للضغط على حكمة اليمين فأهل مكة أدرى بشعابها، وأنت لا تستطيع دفع الناس للإسترخاء ثم تطالبهم بعد فوات الأوان بتعبئة الجهود من جديد، رد على هذه المداخلة المطولة بقوله:

إن التفاوض شيء، والوصول لنتائج شيء آخر، فالحكومة الإسرائيلية الحالية لا تستطع التنصل من الدخول في مفاوضات قضايا المرحلة النهائية ولكنها تستطيع التمترس عند موقفها في عدم تقديم تنازلات في هذه القضايا، لا بد أن نستمر في التفاوض وإذا فشلنا في إحراز نتائج مقبولة نقول لشعبنا وأمتنا أننا حاولنا ولم نتمكن من الوصول لأية نتائج والمفاوضات بحد ذاتها إذا لم يرافقها وعود وردية بنتائج سريعة وإذا صاحبها توازن وحذر سياسي فإنها لا تؤدي لأي إسترخاء، من ناحية ثانية فالأحزاب الآيديولوجية في السلطة تختلف عن المعارضة فهي تحمل أفكاراً قد يصعب تطبيقها في واقع الحياة ، فالشيوعية لم يتمكن روادها من تطبيقها رغم مرور سبعين عاماً على وجودهم في السلطة. لماذا تتوقع وتجزم أن الليكود سينجح في تطبيق مقولاته في السلطة كما كان في المعارضة.

سؤالي الأخير بهذا الصدد هو: كيف تطورت مواقف العرب في إسرائيل عن أوسلو خلال ثلاثة أعوام؟!

دور مهم للعــرب في إسرائيل

أجاب أبو مازن بقوله: إن قراءتي تقول أنهم قد أصبحوا أكثر تعاملاً مع المجتمع الإسرائيلي وازداد وزنهم وسيكون لهم دور أقوى في المستقبل كما أتوقع. يتبنى العرب في إسرائيل شعارين مهمين: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والمطالبة بالمساواة في إسرائيل باعتبارهم مواطنين في الدولة.

سألت: هل تعتقد أن بعض المحاولات والسياسات الفلسطينية لاقحامهم في الشأن الفلسطيني وكأنهم فلسطينيون وليسوا مواطنين في دولة إسرائيل .. سياسات صائبة؟

أجاب أبو مازن بقوة وقال: هذا خطأ كبير. هم جزء من المجتمع الإسرائيلي وبإمكانهم أن يتعاملوا مع القضية الفلسطينية كجسر لسلام وكحركة سلام. هم مواطنون قبل قيام الدولة. ولا يجوز إعطاء اليمين الإسرائيلي ذرائع للمطالبة بترحيلهم (ترحيل المليون عربي في الجليل والمثلث والنقب) ما داموا جزءاً من الشعب الموجود في الضفة الغربية والقطاع. وما داموا يتلقون التعليمات والنداءات من قيادة الشعب الفلسطيني.

هل تعتقد أن الدعوة لإشراكهم في الإضراب الذي دعت له قيادة السلطة وفي الصلاة في الأقصى دعوة صائبة في هذا الإطار.

آمل أن لا يتكرر ذلك في المستقبل.

الوحــدة الجغرافيــة

قلت لأبو مازن في محاولة للإثارة لعله يعثر على ثغرات لأوسلو في التطبيق العملي: ما ترى في (الكانتونات) التي آل إليها مصير المدن المحررة حين ظهر هذا الوضع المحزن عشية قيام حكومة شمعون بيريس بإغلاق هذه المدن وعزلها عن محيطها من القرى المجاورة وفي منطقتي "ب" و "ج" حسب تقسيمات "أوسلو 2" ثم عزلها بعضها بعضاً. وذلك بعد قيام حركة حماس بعملياتها الإنتحارية في شوارع القدس وتل أبيب وعسقلان ورداً على ذلك كانت قيادة المنظمة ترفض طوال الوقت قبول أي حل يؤدي

للكانتونات والبانتوستانات كما كان الوضع في جنوب أفريقيا ولطالما قرأنا في التصريحات الفلسطينية مثل ذلك التشبية المرفوض تماماً، وفي مفاوضات طابا لإنجاز "أوسلو 2"، كاد الرئيس عرفات أن ينسحب لأنه يرفض حلاً يؤدي للكانتونات، لكننا رأينا بأم أعيننا هذه "الكانتونات" حين إنحشر أهل المدن المحررة في داخلها لأيام متواصلة وامتنع (بالقوة طبعاً) أهالي القرى عن دخولها .. ماذا تقول في ذلك؟

ردّ أبو مازن بالقول: إن إتفاق أوسلو ينص على الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية وذلك يعني بوضوح، إنتفاءً لفكرة الكانتونات، وما قامت به حكومة حزب العمل لا علاقة له بالإتفاق بل هو عمل من أعمال البلطجة السياسية. أوسلو وطابا لا تسمحان بذلك على الإطلاق، وقد تطاولت حكومة العمل في محاولة لإرضاء الشارع الإسرائيلي، كما يبدو، ليس فقط بالإغلاق للمدن وعزلها عن بعضها وعن محيطها، بل دخلت منطقة "أ" ولربما أتحدث عن ذلك لأول مرة، لقد دخلت القوات الإسرائيلية أيام بيريس منطقة رام الله بحثاً عن مطلوبين وذلك ممنوع تماماً حسب الإتفاق، ولكنهم ضربوا عرض الحائط بالإتفاقات في مرحلة من المراحل. الأمر إذاً ليس عيباً ومثلبة من مثالب أوسلو، بل هو بلطجة سياسية وانتهاك للإتفاقيات من موقع القوة وتحد سافر للإلتزامات.

واصلت محاولة الإثارة رغم حدة جواب أبو مازن على الملاحظة السابقة، وقلت له: دعنا نجرّ التاريخ للوراء ونعيد صياغة نظرية للأحداث. هناك من يقولون أنه لو فاوض الفلسطينيون منذ البداية ضمن وفد عربي موحد، لحصلوا على ما هو أفضل من أوسلو، لأنهم عندئذ سيضعون القوة العربية، القائمة والكامنة، السياسية والعسكرية والإستراتيجية والإقتصادية، على طاولة المفاوضات بما قد يمكن، وهذا تصور نظري بحت لسيناريو نظري بحت أيضاً، من إنتزاع صفقة بشروط أفضل. لقد أشغلني هذا الموضوع، أخ أبو مازن وبحثت عنه وفيه مطولاً: هل قاتل الفلسطينيون لإنجاح مثل هذه الفكرة: وفد عربي موحد أو مشترك أم أنهم منذ البداية يريدون إنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل أن تتهود الأرض ولا يعود هناك شيء قابل للتفاوض ويرون أن العرب ليسوا في عجلة من أمرهم ولهذا قرروا اغتنام الفرصة والذهاب إلى أوسلو وفيها حتى قطفوا (قطفنا) الثمار .. لقد سألت الإخوة في القيادة الفلسطينية عدة

مرات حول هذا الموضوع وقالوا إن العرب رفضوا هذا الخيار، وخاصة السوريون وحين قمت بزيارة يتيمة لدمشق سمعت ما هو معاكس لذلك تماماً وقيل لي من أولي الأمر في عاصمة الأمويين أن سوريا حاولت ذلك وعملت جهدها لإقامة وفد عربي موحد، إنطلاقاً من مبادئها القومية التي ترى في قضية فلسطين قضية قومية لا تهم الفلسطينيين وحدهم، ولكنها لم تنجح في ذلك بسبب معارضة أطراف عديدة، والقيادة الفلسطينية في مقدمة المعارضين إنطلاقاً من إستقلال القرار الوطني وكل ما أحاط به مما تعرفه جيداً. أين الحقيقة في هذا الموضوع الشائك وخاصة أنك تذكر في كتابك "الطريق إلى أوسلو" أن القيادة الفلسطينية حاولت إنجاح فكرة الوفد المشترك أو الموحد وفشلت في ذلك.

أجاب أبو مازن بقوله: لقد حاولنا ذلك بالفعل وتمنينا على العرب أن يقبلوا فكرة وفد من الجامعة العربية. نحن آخر طرف عربي وافق على الذهاب إلى مدريد وليس أول طرف مما ينفي فكرة الإستعجال الفلسطيني لقطف الثمار حتى لو كانت قطوفها غير ناضجة كما يقول معارضوا أوسلو من الفلسطينيين والعرب. لو كان الأمر كما يحاولون تصويره لاغتنمنا فرصة الدعوة، وكنا أول المستجيبين لها لكن الحقيقة مخالفة لهذا الإدعاء. وزير خارجية سوريا فاروق الشرع قال لأبو اللطف رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير في فترة التشاور حول الذهاب أو عدم الذهاب لمؤتمر السلام الذي التأم في نهاية المطاف في مدريد أواخر عام 1991، إننا ذاهبون وسوريا ستشارك بغض النظر عن الفلسطينيين الذين سيكونون على الطاولة: هل هم من منظمة التحرير أم من خارجها، وذلك يعني الإصرار على الذهاب لمدريد حتى دون اشتراط مشاركة منظمة التحرير التي تعترف بها العرب والعالم منذ عقود ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطني: هل تريد إثباتاً أقوى من ذلك. وحين تعقدت الأمور بعد إحدى الجولات واندفعنا للمطالبة في إطار التنسيق بين المشاركين العرب في المفاوضات "سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان" لمقاطعة الجولة القادمة من مفاوضات واشنطن في إطار الضغط المعنوي المطلوب لتصحيح المسارات قال فاروق الشرع وهذا مثبت في المحاضر: على كل طرف أن يقلع أشواكه بيديه في إشارة لرفض التأجيل أو المقاطعة أو التضامن لإتخاذ موقف موحد.

بعد هذا التدقيق في البدائل النظرية المحتملة، أو التي كانت محتملة لأوسلو، وبعد هذا التدقيق فيما يتصورة البعض ثغرات ظهرت معها عيوب الإتفاق في التطبيق مثل فكرة الكانتونات، وبعد المداخلة المهمة حول الإستيطان الذي تمنى أبو مازن لو إنحسم أمره في أوسلو دون أن يؤكد أو ينفي إمكانية حصول ذلك لو أصرّ الطرف الفلسطيني عليه وهذا بقلب الطاولة من أجله، بعد ذلك كله ننتقل للتدقيق في عدد من المقولات والقضايا.

قلت لأبو مازن إن المحاضر التي اقتبست منها في كتابك توحي كما قال اوري سافير ويوئيل زينغر وأخرون في الوفد الإسرائيلي أن أطرافاً في الإدارة الأميركية كانت تعمل لإفشال قناة أوسلو لأن البعض منها يريد أن يتم الوصول لإتفاق عن طريق مفاوضي واشنطن في الخارجية الأميركية ولا يريدون لأحد أن يسرق منهم هذه الفرصة التاريخية لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي الذي سيكون عندئذ رصيداً شخصياً لهم ورصيداً سياسياً لإدارتهم وجرت الإشارة في بعض المحاضر لأسماء مثل دينيس روس ومارتن انديك وقيل على لسان المفاوضين الإسرائيلين كما جاء في المحاضر أن "الليكوديين" في الإدارة الأميركية هم الذين يسربون في الصحف أخباراً عن مفاوضات سرية بين الفلسطينيين والإسرائليين بهدف إفشال هذه المفاوضات حين تخرج أخبارها للعلن. وقال هؤلاء المشاركون من الإسرائيليين في مفاوضات أوسلو إن الأميركيين سبق لهم أن أفشلو إتفاق نيسان 1987 الذي توصل إليه في لندن الملك حسين وشمعون بيرس لأنه لم يتم عن طريقهم وبوساطتهم .. الفكرة السائدة في الشارع العربي وهي إستحالة التوصل لأية نتائج في الصراع العربي الإسرائيلي، الفلسطيني الإسرائيلي دون موافقة ودعم واشنطن التي يصورها الإعلام في بلادنا أنها تقف وراء كل صغيرة وكبيرة في منطقتنا وفي الشرق الأوسط بشكل عام، هل هي حقيقية أم ليست كذلك؟

أجاب أبو مازن بقوله:
بداية، لا أعتقد أن الأميركيين هم الذين أفشلوا إتفاق نيسان 1987م الأردني - الإسرائيلي. الليكود الذي كان مشاركاً في حكومة ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية بين العمل والليكود هو الذي أفشل الإتفاق، حيث كان اسحق شامير حسب التناوب هو رئيس الوزراء. ومواقف شامير من التسوية معروفة فقد جرّوه إلى مدريد رغماً عنه للمشاركة في مؤتمر السلام وكان

ينوي كسب الوقت وإطالة أمد المفاوضات دون تحقيق أي شيء. ليس لدّي معلومات أن واشنطن قد أفشلت إتفاق الحسين - بيريس .. لماذا تعترف في وقت لم تكن فيه واشنطن تعترف بمنظمة التحرير أو تتعامل معها أو تفتح معها أي حوار في ذلك الوقت. بعد عام 1987 م بدأ الإعتدال في السياسة الفلسطينية الرسمية في المجلس الوطني الفلسطيني (تشرين الثاني 1988م) وما تلا ذلك من بيان جنيف. وبدء أميركي من منظمة التحرير لم يدم طويلاً كما تعرف بعد عمليات منظمة أبو العباس.

أما إفشال واشنطن لأوسلو أو محاولاتها ذلك. فالاسماء التي ذكرتها روس واندیك ورغم أنهما كانا فعلاً من المتشددين في الإدارة الأميركية إلا أنهما لم يكونا على علم بقناة أوسلو حتى يساهما في تسريب أخبار للصحافة عن هذه القناة السرية. التسريب الصحافي جاء من الأطراف الإسرائيلية التي كانت معارضة لأوسلو. ولعلك تعلم أن اسحق رابين نفسه لم يكن متحمساً لأوسلو إلا في مراحل لاحقة وكان بعيداً عن الثقة في منظمة التحرير الفلسطينية. منذ الجولة الأولى في أوسلو وحتى كان الحوار بين من قدموا أنفسهم كأكاديميين وقبل إنضمام رسمي من الحكومة الإسرائيلية للمفاوضات. طرحوا منذ البداية ضرورة أن تعرف واشنطن والقاهرة بهذه المفاوضات غير الرسمية وبهذه القناة السرية وقد وافقنا على ذلك وقلت لأبو العلاء بعد أن عاد من الجولة الأولى: سأخبر المصريين وعليهم إخبار الأميركان. وذلك ما تم فعلاً فقد ركبت الطائرة وتوجهت إلى القاهرة لأخبر عمرو موسى. و د.اسامة الباز أن الصنارة قد شبكت وثمة مفاوضات في أوسلو لا نعرف إلى أين ستصل ولكننا سنزودكم بكل شيء وقد حافظوا على سرية المعلومات حتى اللحظة الأخيرة. الإسرائيليون أخبروا الإدارة الأميركية من خلال وزير الخارجية وارن كريستوفر ودان كيرتز لكن الجانب الأميركي. وهذا هو الأمر المهم. لم يعيروا هذه المعلومات أي إهتمام ولم يتوقعوا من تلك القناة السرية أية نتائج عملية وهم يشاهدون التعثر الشديد في مفاوضات واشنطن العلنية على المسار الفلسطيني. لهذا كانوا بعيدين عن توقع حدوث إختراق وحدوث إتفاق. لقد جرى إبلاغهم ثلاث مرات كان أخرها إجتماع تموز بين اسحق رابين ووارن كريستوفر حيث أبلغ رابين الوزير الأميركي بوجود مفاوضات يقودها بيريس وأبو مازن. ورغم أن رئيس الوزاء الإسرائيلي لم يكن متحمساً. ومرة ثانية لم يأخذ كريستوفر الأمر على محمل الجد وربما أي

في مفاوضات بيريس - أبو مازن نوعاً من تمضية الوقت والتمرينات العقلية باعتبار الرجلين متحمسين للوصول لسلام. في 23 آب (اغسطس) حين جاء الوسيط النرويجي الوزير هولست وأبلغ هو وبيريس كريستوفر بتوقيع إتفاق أوسلو بالأحرف الأولى وحسبما علمت فقد أصابت الوزير الأميركي دهشة شديدة إذ لم يصدق بداية وحين تحقق من الأمر طلب مجيئهم لواشنطن على الفور. لم يكونوا يريدون إنقاذ المنظمة (حسب تصورهم) بعدما أصابها ضعف شديد بسبب حرب الخليج ومواقفها من الحرب ورأت واشنطن في الإتفاق إنقاذاً للمنظمة أقدم عليه شمعون بيرس الذي أقنع اسحق رابين بالإتفاق ونتائجة. كما أنه كانت لديهم طوال الوقت شكوك في مصداقية المنظمة. ولكنهم أمام إتفاق واضح لا بد أن يرحبوا به ويرعوه ويسهروا على تطبيقه رغم كل الملاحظات والتقييمات التي أصبحت جزءاً من الماضي والأرشيف وذاكرة التاريخ. وقد حصل التوقيع برعايتهم في البيت الأبيض وبحضور شخصيات العالم الرئيسية مما أعطاهم الكثير من القوة المعنوية باعتبارهم رعاة عملية السلام رغم التوصل لإتفاق فلسطيني إسرائيلي دون رعايتهم المباشرة ودون أدنى تدخل من جانبهم لردم الفجوة بين مواقف الأطراف كما هو دروهم على الدوام. الروس كانوا يعلمون من خلالي. فقد أخبرتهم بهذه القناة السرية ورحبوا بذلك وتابعوا ما كنا ننقله لهم باهتمام. أما الأردن فقد أبلغ أبو عمار الملك حسين ولكن حدث إلتباس. ربما كانت الطريقة التي تم بها الإبلاغ والكلمات التي جرى إستخدامها للتعبير عن ذلك لم تقنع الملك بجدية الأمر إذ رأى فيه، ربما نوعاً من المفاوضات السرية التي جرى مثلها في الماضي دون تحقيق نتائج. وربما كانت الطريقة في الإبلاغ واضحة لكن العاهل الأردني لم يعرها إهتماماً لأنه لم يتوقع نجاح مثل هذه المفاوضات. حاولت إخبار الملك حسين ولم أتمكن ثم قال لي أبو عمار أنه سيقوم بإبلاغة وحين رأيته بعد زيارته تلك للعاصمة الأردنية اخبرني أنه وضع الملك حسين في الصورة.

لكن السؤال الذي يلح عليّ، قلت لأبو مازن، هل كان رابين على علم بأوسلو منذ البداية وإذا كان معترضاً وغير واثق بالفلسطينيين بل أنه يثق بالسوريين وجدية إلتزامات الرئيس حافظ الأسد أكثر منهم، فلماذا سمح بالإستمرار في تلك القناة أين هي الحلقة المركزية في هذا التعقيد السياسي.

أجاب أبو مازن بقوله:
في تموز 1992م توجهنا عبر وزير الخارجية المصري عمرو موسى بعشرة أسئلة لاسحق رابين لتسليك قنوات المفاوضات وكان أحد الإقتراحات التي تقدمنا بها فكرة "القناة السرية" (الخلفية للتفاوض Back Channel) حيث يمكن طرح الأفكار بعيداً عن الإعلام ومتطلبات التشديد في مواجهته والتمترس عند المواقف المعلنة. وحين درس رابين هذه الأسئلة رفض بشدة فكرة القناة السرية مع الفلسطينيين. في أوسلو وكان يعلم منذ البداية لكنه ترك الأمر لشمعون بيريس، و د. يوسي بيلين الذي رعى مفاوضات أوسلو وأشرف على تزويد من أسموا أنفسهم بالأكاديميين بالتعليمات والمواقف ثم انضم سافير وأخيراً زينغر المستشار القانوني للحكومة الذي كاد أن يقلب الطاولة بالأسئلة التي طرحها وكادت أن تعيد الأمور لنقطة الصفر. كنت حريصاً أن اتأكد من معرفة اسحق رابين بما يجري في أوسلو لأعرف جدية المفاوضات والتي لا قيمة سياسية فعلية لها دون موافقته. وكان يأتيني الجواب عبر الوسطاء بنفس التعبير (In General I Know). لقد كان حريصاً على الحذر لأنه يخشى من اكتشاف القناة لوسائل الإعلان وكان من شأن ذلك إسقاط حكومته ذلك لأنه يتفاوض مع منظمة التحرير التي لا تعترف بها حكومة ورفضت مفاوضتها في واشنطن وأصرت على شخصيات من الأرض المحتلة ليتشكل منها الوفد الفلسيطيني بداية. ولذلك كان يحفظ خط الرجعة لو حدث إنكشاف للمفاوضات لأن بيلين وربما بيريس سيتحملون المسؤولية أمام الإعلام والرأي العام الإسرائيلي الذي لم يكن متحمساً لمفاوضة قيادة المنظمة حينذاك. وفي نفس الوقت كان يخشى أن تقوم قيادة منظمة التحرير نفسها. وفي لحظة الإستحقاق بعدم تحمل مسؤولية التوصل لقرار وإتفاق مع اسرائيل وبإفشاء الأسرار للصحافة التي يتقن القادة الفلسطينيين التعامل معها كما يقول اسحق رابين. لهذا بدا حذراً في دعم قناة أوسلو في البداية رغم معرفته بما كان يجري. وفي الوقت نفسه كنت حريصاً على التأكد من ذلك. عبر العديد من الوسطاء الموثوقين لأنني لا أريد الوصول لإتفاق ثم يقوم رابين بالإعلان عن رفضه لأنه لا يعلم عنه شيئاً فذلك من شأنه الإضرار بيّ وبنا وبقضيتنا الوطنية.

بين أوسلو وواشنطن

أثارت كتابات عديدة، من بينها كتاب ممدوح نوفل (طبخة أوسلو) أسئلة منطقية فرضت نفسها في سياق الأحداث والتطورات. السؤال الأبرز الأول في هذا المجال: هل ساهمت فعلاً القيادة الفلسطينية في منع التقدم عبر مفاوضات واشنطن ودفعت الوفد المفاوض نحو التشدد حيث كان يجب الإعتدال في بعض الحالات وذلك من اجل إجبار القيادة الإسرائيلية على البحث عن خيارات أخرى للتوصل لتسوية سياسية مع الفلسطينيين والخيار الوحيد عندئذ هو التفاوض مع منظمة التحرير عبر قناة أوسلو وكلما كانت تلك القناة تحرز تقدماً، ازداد التشدد على جبهة المفاوضات في واشنطن، والأمثلة التي يطرحها أصحاب هذا المنطق عديدة منها مطالبة الوفد بطرح ضرورة تطبيق قرار 242 وصولاً لتسوية دائمة لدولة فلسطينية، ومنها المطالبة الفورية بوقف الإستيطان ومنها مطالبة الوفد برفض إستلام الرسالة الأميركية التي تتضمن إقتراحات معينة وبرفض ما هو معروض من إستلام 13 صلاحية من الصلاحيات المدنية، برغم أن العقلية البراغماتية للقيادة الفلسطينية لا تتلاءم مع هذا التشدد غير المبرر. والسؤال الأبرز الثاني في هذا السياق هو: متى أقنع بيريس اسحق رابين بإعطاء موافقة فعلية على أوسلو وهل حقاً، كما يقول ممدوح نوفل، إتفق شمعون بيريس مع الفلسطينيين في القيادة على ضرورة التشدد في واشنطن لإقناع اسحق رابين أن لا خيار آخر.

إستمع أبو مازن لهذه التساؤلات بصدر رحب وابتدأ بالقول أنه لا صحة لما ذكره نوفل حول هذا الموضوع. شمعون بيريس لم يتآمر مع القيادة الفلسطينية بهذا الفهم التآمري لدفع اسحق رابين نحو القناعة بجدوى قناة أوسلو السرية. لا صحة لذلك على الإطلاق فقد كان رابين يشك في مصداقية المنظمة وقدراتها أو رغبتها في اتخاذ قرار نحو السلام، وقد بعث لنا أسئلة عبر د. أحمد الطيبي وحاييم رامون (*) لاختبار مصداقيتها وقال لي يوسي ساريد إن رابين حين إطّلع على أجوبتنا رآها مقنعة وتنم عن الجدية والمصداقية معاً وعندها قرر دعم أوسلو، وكان ذلك قبل حوالي شهر من نجاح المفاوضات في العاصمة النرويجية الأمر لا علاقة له بمؤامرة مع بيريس فهذه هي الحقائق المدونه في هذا المجال أما بالنسبة لمفاوضات واشنطن، فالأمر أكثر تعقيداً من هذا التبسيط الساذج الذي لجأ له بعض الكتّاب والمحللين،

ذلك أن المنظمة لم تحاول بهذه الطريقة إفشال مفاوضات واشنطن. لقد كنت أترأس القناتين أوسلو وواشنطن، وكان نجاح أي منهما نجاحاً لعملنا وسعياً نحو بدء إطلاق مسيرة السلام على الأرض، والقناتان تتبعان أبا عمار وكان بإمكانه وقف أي منهما دون لجوء لما يتصوره البعض مؤامرة لإفشال مفاوضات واشنطن، وقد قام أبو عمار بالتغيير والتبديل عدة مرات في رموز التفاوض. الحقيقة أنه كان محكوماً منذ البداية على مفاوضات واشنطن بالفشل إذ لم تحقق عشر جولات أية نتيجة ملموسة، ولم يكن هناك عيب في قدرة مفواضينا بل إن المفاوضات العلنية يتحكم بها الإعلام وأضواؤه الكاشفة وتصبح المفاوضات في حقيقة الأمر مفاوضات مع الإعلام والإلتزمات أمامه وأمام الرأي العام يصعب التراجع عنها فيما بعد. لذلك كان كل طرف يكرر مواقفه المعلنة أمام عدسات التلفزة الإعلامية التي إستنفرت كل إمكاناتها لتغطية هذه المفاوضات باعتبارها حدثاً تاريخياً بارزاً، وأصبح المفاوضون من الطرفين أسرى هذا الإغراء الإعلامي الذي يصعب مفاوضته، وأصبحوا بالتالي أسرى مواقفهم المعلنة التي يصعب التراجع عنها أيضاً، أما المفاوضات السرية فإن الأمر فيها يختلف تماماً حيث يمكن طرح المواقف والحلول الوسط والخيارات والبدائل دون خوف من إتهام بالتفريط من جمهور كل طرف من الطرفين، وطبيعة تعقيدات القضية الفلسطينية على مدى عقود من الزمان وما صاحبها من حروب ومن مواقف قاطعة لكل طرف تجعل التنازل صعباً أمام وسائل الإعلام وتجعل المفاوضات السرية بعيداً عن الإعلام هي الخيار الوحيد الممكن إذا أراد الطرفان فعلاً التوصل لمصالحة تاريخية. هذه هي الحقيقة والتي لا تحتاج لمؤتمرات من أي طرف.

سأذكر لك أمثلة عديدة لا يمكن تفسيرها دون هذه المقدمة النظرية التي أسلفت الحديث عنها ودون الإستعانة بها للتفسير. في مفاوضات واشنطن رفضوا الإشارة لتعبير: "الشعب الفلسطيني" وفي أوسلو وافقوا عيلها بسهولة .. ما هو التفسير غير صحة طريق سرية التفاوض حتى لايكون هناك إتهامات بالتنازل في حلبة سياسية تعج بالمؤيدين والمعارضين وبعشرات الأحزاب والقوى التي تنتظر مادة دسمة مثل التنازل "من أي طرف" لشن حملة إتهامات ضده. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن صديقنا شفيق الحوت عضو اللجنة التنفيذية الذي إستقال احتجاجاً على أوسلو كان يقول لي: إذا أجبرنا الطرف الأخر على الإقرار بالشعب الفلسطيني فإن ذلك إنجاز

كبير وما عداه تفاصيل، وقد جلبنا له ما هو أكثر من ذلك بكثير واستمر على موقفه المعارض. في مفاوضات واشنطن أصروا على عدم ذكر عبارة تطبيق القرار242 رغم كل جهود وفدنا ومثابرته المنقطعة النظير ورباطة جأشه وجلده في العمل وكانوا يقولون إن نتائج المفاوضات تعتبر تطبيقاً للقرار 242، وفي أوسلو وافقوا بعبارات صريحة لا تحتمل التأويل على تطبيق القرار 242.

الورقة التي حملها د. صائب عريقات إلى مفاوضات واشنطن[1] وتحمل النقاط العشر هي نفس الورقة بالضبط ودون تغيير حرف واحد التي حملها أبو العلاء إلى أوسلو، رفض المفاوض الإسرئيلي بقوة ورقة صائب عريقات وقبِل الكثير من نقاط الورقة ذاتها المفاوض الإسرائيلي في أوسلو .. ما هو التفسير لذلك غير صحة التفاوض في مشكلة معقدة مثل المشكلة الفلسطينية بعيداً عن الإعلام الذي تتسرب له كل صغيرة وكبيرة وإلا أعطني تفسيراً آخر.

ولكن للمسألة وجهاً آخر، فقد كانت المنظمة حريصة بالفعل على استكمال شروط التمثيل الفلسطيني ليصبح تفاوضاً إسرائيلياً مع منظمة التحرير: الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وليس مفاوضات مع وفد يمثل الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك حق لها وواجب عليها ما دامت تمثل كل الشعب الفلسطيني. قبل أيام وفي المفاوضات مع دوري غولد مستشار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وحين إقتربنا من الصياغات إقترح تسجيل أن المفاوضات بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد توصلت إلى ما توصلت إليه. إعترضت على ذلك وقلت له إن هذه المفاوضات التي أجريها معك هي مفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده والتي إعترف بها اسحق رابين في الرسائل المتبادلة وباسم حكومة اسرائيل، ثم إنني لا امثّل أي موقع في السلطة (P.A) بل أمثل منظمة التحرير في مفاوضاتي معك (P.L.O). لقد حاولنا بالفعل تطوير التمثيل في مفاوضات واشنطن حين أصررنا على دخول فيصل الحسيني ممثلاً للقدس. قالوا إن عنواناً آخر خارج المدينة المقدسة وسنستخدم ذلك في الحديث مع شعبنا وقلنا

1 بعد ذكرالطيبي بدقائق في الحوار إتصل هاتفياً لأمر ما مع أبو مازن وأخبره أنه أستشهد به الآن في حوار معي حول هذا الموضوع.

لهم: لكن بالنسبة لنا مثل القدس وأنتم تعرفون ذلك، وكان هذا أول تطوير في صيغة واشنطن ثم بدأنا بمحاولة تمثيل الخارج أو الشتات في الوفد حتى لا يبقى ممثلاً للفلسطينيين في الضفة والقطاع كان د. نبيل شعث، مشرفاً على الوفد من خارج الاجتماعات، ودفعنا د. وليد الخالدي وهو من القدس ومن الفلسطينيين في الشتات لدخول الوفد الأردني بهذا التوجه. ذلك لا يعني أننا ونحن نحاول رفع التمثيل واستكمال شروطه بما فيها الشروط الشكلية نقف ضد وفد واشنطن، الأمر ليس كذلك على الإطلاق فقد دخلنا بوفد أردني فلسطيني مشترك، ولا ننسى للأردنيين الأشقاء أنهم وفروا لنا هذه المظلة ولكننا منذ اليوم الأول حاولنا الإستقلال بوفد فلسطيني ولعلك تذكر مفاوضات الكوريدور وقد ساعدنا الأردنيون في تحقيق إستقلالية الوفد لأن ذلك رمز للقضية وذلك لا يعني للحظة واحدة أننا ضد الأردن، لا سمح الله. هذا هو الموضوع بعيداً عن عقلية المؤامرة. ربما حدثت بعض الأمور التي دفعت لمثل هذا التصور مثل مطالبتنا الوفد في واشنطن برفض إستلام الرسالة الأميركية وما تضمنته من إقتراحات. كانت تلك حرتقة سياسة، لا أكثر ولا أقل، وكانت موجهة ضد بعض السياسيين في الإدارة الأميركية وخاصة ادوارد جيرجيان الذين كانوا يقولون لنا شيئاً ويقولون للطرف الأخر شيئاً مختلفاً، لم نكن يومها راضين عن التكتيكات الأميركية ولهذا قررنا توجيه الوفد للقيام بما قام به، ولا علاقة للأمر بإفشال مهمة وفد واشنطن كما جنح الخيال ببعض المحللين والكتاب.

الساحة الداخليــة

قلت لأبو مازن: ما قرائتك لتطورات المواقف على الساحة الفلسطينية: هل ازداد معارضو أوسلو أم ازداد مؤيدوها على ضوء مسيرة السنوات الثلاث الماضية وما حفلت به من إنجازات وانكسارات فذلك هو واحد من أهم المقاييس لصحة الإتفاق أو عدم صحته، فالمقياس في النهاية هو مدى استجابته لمصالح الناس.

إسترسل أبو مازن في الإجابة على هذا التساؤل فهو يعرف أنه البارومتر الحقيقي الذي يكشف مدى صحة الإتفاق الذي أنجزه في أوسلو وقال: لقد كانت هناك في البداية معارضة للإتفاق في قيادة حركة فتح حيث كان أغلب أعضاء القيادة لا يعرفون بما جرى في أوسلو ويتصورون ذلك إنتفاضاً

من سلطتهم أو تشكيكاً بأهليتهم للحفاظ على سّر كبير مثل قناة مفاوضات أوسلو. كان العالمون بالقناة هم أنا وأبو عمار وياسر عبد ربه وبشير البرغوثي وأبو ماهر غنيم، وكان أبو عمار يطلع أبو اللطف على وثائق أوسلو دون ان يقول له صراحة إن هذه الوثيقة يجري التفاوض حولها في أوسلو ودون أية تفاصيل، لكنه كان يقول له إننا نتفاوض حول هذه الوثيقة في مكان ما مع الإسرائيليين دون الإيحاء له بأن التفاوض مباشرة أو بحضور وسطاء كما جرت العادة، وكان أبو اللطف يتقدم بملاحظاته على الوثائق المقدمة له ما يمكنني من القول إنه من حيث الجوهر كان على علم بما يجري بغض النظر عن التفاصيل. حين زار دمشق في 1993/8/22 بعد توقيع الإتفاق الذي شنّ عليه هجوماً كانت الوثيقة التي تفاوضنا عليها في أوسلو موجودة في حقيبته. في اللجنة المركزية لحركة فتح كان هناك إعتراض بأن منظمة التحرير بعيدة عن الإتفاق ولن توقعه إذا كانت الفكرة أن نتقدم نحن بالإتفاق لوفدنا في واشنطن وأن يتقدموا هم بالإتفاق لوفدهم في واشنطن أيضاً ليوقع الطرفان ما توصلنا إليه في أوسلو باعتباره إنجازاً للوفدين، وتلك بالمناسبة نقطة أستطيع الرد فيها على من تصوروا أننا نتآمر لإفشال مهمة وفدنا في واشنطن لكنه كان على أبواب توقيع الإتفاق إلى أن طرأت فكرة الإعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل مما غيّر كل شيء، وأصبح الإتفاق مع المنظمة، وحين حققنا ذلك تراجعت قوة المعارضين في فتح وتمت الموافقة بأغلبية كبيرة على الإتفاق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وفي المجلس المركزي الفلسطيني بعد أن قاطعته الفصائل المعارضة مثل الشعبية والديمقراطية. تطورت المواقف داخل قيادة فتح وانحسرت موجه المعارضين الذين رأوا في (غزة -أريحا) خيانة وتقاطروا للعودة إلى الوطن وذلك دليل صحة الإتفاق، وضرورة التعامل مع نتائجه، وبعض المعارضين من قيادة فتح الذين وزعوا الإتهامات عادوا للوطن وشاركوا في لقاءات مع الإسرائيليين على أساس أوسلو بالطبع. لا يمكن قبول مقولة إننا نعود ولكننا ضد أوسلو، فهذه العودة تتم وفقاً لشروط الإتفاق وبسببه وهي إحدى نتائجه وهي عودة منقوصة إذ أننا لم نخدع أحداً منذ البداية بل قلنا إن العودة هي لحكم ذاتي وليس إلى دولة مستقلة. ولكن أوسلو ليست نهاية التاريخ بل هي بداية النضال لإحقاق الحقوق الفلسطينية وعودة اللاجئين والنازحين وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ولكن لا أحد يستطيع بعودته أن يغير قوانين اللعبة، إذ لا يمكن لأي عائد أن يقول على سبيل المثال إنه عائد

لإزالة دولة إسرائيل. بعض الإخوة يمارسون الهرطقة السياسية حين يقولون إنهم عائدون لأن ذلك حق لهم، ذلك لأن عودتهم ليست مطلقة بل مقيدة وفق شروط أوسلو. يقول لي تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن الجبهة الديمقراطية إنه يقبل العودة والتفاوض مع الإسرائيليين على أساس رسالة الدعوة لمؤتمر مدريد لأن مدريد قامت على أساس (242)، و(338)، والأرض مقابل السلام، وما تم في أوسلو هو تطبيق عملي لهذه المبادىء العامة ولكن البعض يهوى الهرطقة السياسية بحثاً عن التمايز الشكلي والمصطنع في أوساط فصائل المعارضة وحسب قراءتي فقد انحسرت موجه الإعتراض على أوسلو وقويت شوكة المنطق الذي ينادي بالعودة والتعامل مع نتائج أوسلو، وكذلك التعامل مع الحقائق الجديدة والمساهمة في بناء الوطن وفي بدء النضال انطلاقاً من أن أوسلو ليست نهاية التاريخ كما ذكرت، ولكن دون محاولة عبثية لتغيير قواعد اللعبة. إن حضور ممثلين عن فصائل المعارضة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في غزة ورغم إعتراضهم على تعديل الميثاق دليل على انحسار دعوات إسقاط أوسلو ودليل على قوة منطق التعامل مع الحقائق الجديدة في أوساط هذه القوى السياسية.

ولكن الفلسطينيين في الشتات، سارعت في القول لأبو مازن، وحسب قراءتي الخاصة إزدادت معارضتهم لأوسلو في مسيرة الأعوام الثلاثة الماضية، خلافاً لما حدث في أوساط حركة فتح وباقي المنظمات الفلسطينية .. بماذا تفسر ذلك؟

أجاب أبو مازن بقوله: دعني أشرح لك الامر، فقد تصور الفلسطينيون خارج الوطن أن منظمة التحرير التي دخلت كوادرها للوطن قد أصبحت معنية بالضفة والقطاع، وتناست شيئاً فشيئاً اللاجئين، ومع مرور الوقت ربما تنطمس معالم قضية اللاجئين وتنساهم القيادة وينساهم المجتمع الدولي وذلك مصدر قلق شديد بالنسبة لهم ولهذا يتحركون في الدعوة لمؤتمرات ولقاءات لإبقاء قضيتهم حيّة مشتعلة تحت الأضواء.

الحقيقة ليست كذلك، فهناك موضوعان مختلفان: النازحون واللاجئون. بالنسبة للنازحين فإن إتفاق أوسلو وقد حسم أمرهم تماماً فهؤلاء يملكون حق العودة للوطن والأمر مرهون بتوفير البنية التحتية لاستيعابهم وتوفر

عوامل عديدة. في أوسلو نصوص صريحة بالنسبة لعودتهم في أكثر من بند. في أحد البنود إشارة لمن شردتهم حرب حزيران باعتبارهم نازحين يملكون حق العودة، وفي بند آخر إشارة لأولئك الذين كانوا مسجلين في كشوفات سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، عشية الرابع من حزيران 1967م باعتبارهم نازحين، وذلك يتطبق على فلسطيني غادر الضفة الغربية عام 1950م للعمل في الخليج على سبيل المثال ومنعت حرب حزيران عودته للوطن، لأنه أحد المسجلين في كشوفات مواطني الضفة قبل الخامس من حزيران (يوم الحرب).

بالطبع يحاول الإسرائيليون في كل الإجتماعات المخصصة لمناقشة موضوع النازحين بمشاركة الأردن ومصر ومنظمة التحرير المماطلة والتسويف والتهرب من التعريف الملزم، وتارة يتحدثون عن الأعداد بأنها أقل كثيراً من الأرقام التي تقدمها الأردن والمنظمة. محاولة لن يكتب لها النجاح في نهاية المطاف.

أما اللاجئون فإنهم إحدى قضايا المرحلة النهائية وستحل قضيتهم وفقاً للقرار(242) الذي طالب بحل عادل لمشكلة اللاجئين ولا بد أن يكون الأمر مطروحاً في أجندة الحل النهائي لأنه لا يمكن التحدث عن حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً من كافة الجوانب وعن تحقيق سلام شامل دون حلّ مشكلة اللاجئين التي تعتبر صلب الموضوع هؤلاء الناس حسبما نصت عليها قرارات الشرعية الدولية العديدة جداً في هذا المجال منذ عام 1947 وحتى الآن.

آفاق أوسلو وفلسطينيو الشتات

الفلسطينيون في الشتات ما زالت أغلبية منهم ضد هذا الإتفاق لأن قضية اللاجئين التي تهمهم بشكل أساسي مؤجلة للمرحلة النهائية ويخشون أن لا يتمكن المفاوض الفلسطيني من إنجاز حلول متوازنة لهذه القضية التي يقف الإسرائيليون إزاءها بثبات رافضين عودة لاجيء فلسطيني واحد إلى حيفا ويافا وبإعتبار ذلك جزءاً من حق العودة ولأن الكثيرين منهم يرون تعثر الآداء الفلسطيني بشكل غير متوقع مما جعلهم يحجمون عن تأييد سلطة من هذا النوع. قلت ذلك لأبو مازن الذي رفض هذا المنطق على الفور وقلت له إن ذلك ما يقوله قطاع أوسع منهم، بغض النظر عن موافقتي أو اعتراضي

على ذلك. رآى أن الناس كانوا يهاجمون منظمة التحرير لأنهم توقعوا منها أن تحقق لهم ما هو فوق إمكاناتها، وها هم اليوم يهاجمون السلطة حيث يتوقعون منها المعجزات في يوم وليلة. إنتقل النقد والهجوم من المنظمة إلى السلطة. لا بد من الصبر ومن إعطاء وقت أطول للحكم والتقييم.

الحركة السياسية في أوساط فلسطينيي الشتات تتزايد هذه الأيام، كما قلت لأبو مازن، إذ هناك دعوات يقودها سياسيون وأكاديميون لعقد مؤتمر العودة وحق تقرير المصير وقد تقدموا أشواطاً على هذه الطريق في مختلف بلدان العالم حيث يعيش فلسطينيون وثمة دعوات أخرى على نفس الطريق، ألا ترى في ذلك دعماً للمفاوض الفلسطيني حين يكون هناك وضع شعبي قوي يطالب بحق العودة ألا ترى أنه من الضروري مشاركة السلطة في مثل هذه المؤتمرات والتحركات لعزل القوى الأكثر تطرفاً التي تريد النفاذ من خلال هذا المؤتمر للاساءة لمنظمة التحرير وللسلطة الوطنية.

أجاب الصديق أبو مازن بعنف لم أتوقعه فقد رأى في كل هذه التحركات محولات للاساءة وقال:

غالبية هذه الدعوات تنطلق من معارضي أوسلو والمنظمة، ويريدون بهذه التحركات الاساءة لنا وإلا أين كانوا على خمسين عاماً من وجود قضية اللاجئين، وغالبية منهم تبحث جدياً في بدائل للمنظمة، هذه التحركات يقودها معارضون يعتبرون ما تحقق خيانة من أمثال إبراهيم بكر وادوارد سعيد، و د. هشام شرابي، وانضم إليهم أو يمكن أن ينضم إليهم قادة لم يتمكنوا من الوصول للمواقع التي قاتلوا من أجلها وعادوا لأرض السلطة الوطنية وهم يتشدقون بمعارضة أوسلو وحين لم تتحقق لهم المنافع والمواقع القيادية بدأوا يغازلون أصحاب دعوات مؤتمرات العودة وحماية حقوق اللاجئين من تنازلات القيادة. إذا تمت مثل هذه المؤتمرات بالتنسيق مع السلطة والمنظمة فإن الأمر سيختلف تماماً لكن الحقيقة كما تعلم مختلفة عن ذلك.

ننتقل للوضع الإسرائيلي والسؤال الأساسي الذي توجهت به لأبو مازن في هذا السياق هو: كيف تطورت مواقف الإسرائليين من سلام أوسلو، وهل كانت نتيجة الإنتخابات الأخيرة في إسرائيل تصويتاً ضد أوسلو بمعنى من المعاني.

أجاب أبو مازن وقال:
لا أوافق على ذلك. فقد تطورت القناعات بصحة طريق أوسلو في أوساط المجتمع لإسرائيلي. ففي إطار حزب العمل الذي وقعنا معه الإتفاق تطورت المواقف من القبول بالحكم الذاتي إلى إلغاء معارضة قيام دولة فلسطينية والذي كان بنداً مزمناً في برامج حزب العمل المتعاقبة. أليس ذلك تطوراً. فقد سمعت من شمعون بيريس نفسه في إحدى اللقاءات أن الحكم الذاتي هو البداية واستخدم تعبيرا (To Start With)، وأن الأمور ستنتهي بقيام دولة مستقلة. واستخدام إصطلاحات طبية في شرح نظره حين رأى أن الحكم الذاتي هو كمن يقوم بعملية جراحية يفتح فيها البطن. إذ لا بد من اندمال الجرح وإغلاق البطن بعد أن تزول الأوجاع وتتحسن الصحة العامة. قبل أيام سمعنا إبن اسحق رابين يتحدث عن ضرورة قيام دولة فلسطينية. أما التيار الأخر في المجتمع الإسرائيلي الذي يقوده الليكود فقد بدأ يتفهم وجهة نظرنا وبدأنا ننفتح عليه وينفتح علينا وها هم يعلنون على لسان رئيس وزرائهم التزامهم بنتائج أوسلو وبالإتفاقات الموقعة وعدم رغبتهم في تمزيق الإتفاقات. أليس ذلك تطوراً. علّقت على لقاء نتياهو عرفات زوجة رابين تساءلت قائلة لنتنياهو: إذا كنت مثلاً لليمين وتصافح عرفات .. لماذا قتلتم رابين إذن. وطالبه يوسي ساريد بالمرور على قبر اسحق رابين والإعتذار منه. هذه تفاعلات جديدة يجب عدم التقليل من أهميتها. ففي المؤتمر الصحفي قال بعض الصحافيين لبنيامين نتنياهو: ها هو نفس الرجل طالما هاجمته وطالبت بمحاربته تصافحه الآن. ذلك تطور بإتجاه الإعتراف بصحة طريق أوسلو في أوساط النصف الآخر من المجتمع الإسرائيلي الذي كان يرفض ذلك. رغم المراوغات والمماطلات والإستحياء من الإعتراف بذلك. لكن الأمور واضحة للعيان لمن يريد رؤية الحقائق كما هي دون مواقف مسبقة.

أما التصويت في الإنتخابات الإسرائيلية الأخيرة فإنني لا أراه تصويتاً ضد أوسلو. كما يقول البعض. لقد صّوت الإسرائيليون للسلام والأمن. والأمن أولاً وهذا ما طرحة نتنياهو. لأن شمعون بيريس سار في طريق السلام ولم يحقق للإسرائيلي العادي السلام الشخصي ولم يتمكن من حمايته من العمليات الإنتحارية. أنت ترى. أخي توفيق. أن السلطة الفلسطينية تتحمل قسطاً من مسؤولية نتائج الإنتخابات لأنها لم تحسن التعامل مع حماس منذ البداية حيث كان يجب دمجها في مؤسسات السلطة وبحجم يوازي قوتها الشعبية

أو يزيد، ومحاربة الإتجاه العسكري في أوساطها دون تردد. من وجهة نظر صانعي السلام الذين يعرفون أن مثل هذه العمليات ستحطم السلام الذي صنعوه وتدفع بالقوى المتشددة في إسرائيل لركوب الموجة والوصول للسلطة. أرجو أن تسمح لي بالإختلاف معك مرة أخرى. فقد كان هناك إجتهاد لدى السلطة الوطنية وهو إجتهاد إحترمه وإن كنت قد لا أوافق عليه يرى ضرورة العمل بكل الوسائل لاحتواء حماس ودمجها في المجتمع المدني ولهذا السبب قمنا بتغيير قانون الإنتخاب في وسط الطريق من أجل هدف واحد هو إغراء حماس بدخول الإنتخابات لتدخل المجلس التشريعي وتصبح معارضة ديمقراطية برلمانية، ولهذا السبب حاورتهم السلطة في بلدان عديدة وأرسلت لهم وفود الحوار وتبيّن أنهم كانوا يخدعون السلطة إذ كانوا وهم على مائدة الحوار في القاهرة وغيرها يعدون للقيام بعمليات عسكرية، ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا الخداع قد جاء من قيادات حماس في الخارج المختلفة المعارضة في الداخل التي تختلف بدرجة كبيرة عن قيادات الخارج لهذه الفصائل: القيادات المسترخية في عواصم العرب ولا تتعامل مع الواقع وتعقيداته وإمكاناته المتاحة بعيداً عن التنظير السهل. أما عدم إعطاء حماس حصة في مؤسسات السلطة يتناسب مع قوتها، فهو أمر مختلف، إذ لا أستطيع تسليم الحمساويين مواقع متقدمة في الأمن والمخابرات لأنه ثبت ولدينا أمثلة عديدة أنهم يستغلون مواقعهم للتآمر ونقل المعلومات لقيادات حماس فهم غير مأموني الجانب بالنسبة لنا. في الإنتخابات للمجلس التشريعي نجح عدد منهم وكانوا قادرين، ربما على إنجاح عدد آخر ولكنهم لم يفعلوا ذلك. كنت ضد أحداث المسجد في غزة والتي كانت الصدام العسكري الأول مع السلطة، لكنني في الوقت نفسه كنت وما زلت مع أن تكون السلطة: كل السلطة للسلطة، وأنه ممنوع على أحد أن يحمل السلاح خارج أجهزة الأمن والشرطة، من أي تنظيم. وكنت مع إعتبار الجناح العسكري لحماس خارج القانون. بدأت السلطة تتصرف بحزم ضد حاملي السلاح من حماس ولكن في وقت متأخر وبعد فوات الآوان، لكن السلطة وأبو عمار إجتهدوا لاحتواء حماس التي خدعتهم واستغلت ذلك للقيام بعملياتها المعروفة. ثم إنني أريد أن أقول شيئاً وهو أن نتائج الإنتخابات تعكس الوضع العام في لحظة تاريخية محددة وفي سياق مزاج عام في تلك اللحظة. اليوم وحسب إستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي المنشورة فإنه لو جرت الإنتخابات في إسرائيل الآن، لخسر بنيامين نتنياهو أكثر من عشر نقاط ستذهب لصالح شمعون بيريس.

سألت أبا مازن عن الموضوع الذي شغل الساحة الفلسطينية طويلاً وما زالت له تفاعلات وهو تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني: هل جاء في الوقت المناسب؟ هل جاء في لحظة تاريخية مواتية! فأجاب وقال:

إن تعديل الميثاق هو التزام من جانبنا كان لا بد من أدائه فهو شرط الإعتراف المتبادل، والكثيرون يعتقدون أن لغة الميثاق وخطابه ومفرداته السياسية لم تعد تلائم العصر، وأنه لا بد من إحداث التغيير منذ زمن طويل. والمفروض أن نوفي بهذا الإستحقاق دون أن نطالب بثمن، فقد أخذنا الثمن في حينه، وهو إعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير وتوقيع الإتفاقات معها واعتبارها الشريك فيما كانت المنظمة الإرهابية التي لا يجوز الإقتراب منها. مع ذلك فاوضت أركان حزب العمل وفي مقدمتهم د. يوسي بلين وحاييم رامون كما فاوضت رئيس الأركان أمنون شاحاك بأنه لا بد من إعطاء حق العودة لكافة أعضاء المجلس الوطني إذا كنتم جادين في عقده وفي إنجاحه للوفاء بالإستحقاقات. ترددوا في البداية وقالوا: هل يشمل هذا الطلب أناساً مثل أبو العباس، وجورج حبش وأحمد جبريل. قلت نعم، إذ يستحيل عقد الدورة دون ذلك، وبعد أيام حيث تباحثوا مع رئيس الوزراء شمعون بيريس أجابني الثلاثة بالتتابع، واحداً بعد الأخر، بأنهم موافقون على هذا الشرط. يبدو أنهم كانوا حريصين على الانعقاد ليتحقق التعديل في عهدهم. بعد ذلك طلبت منهم شيئاً جديداً وهو إدخال عشرات من الأعضاء المراقبين وإعطاؤهم أيضاً حق العودة. تساءلوا: من هم هؤلاء المراقبون. قلت: حسب التقاليد الفلسطينية يحضر دورات المجالس الوطنية في العادة أعضاء مراقبون لحضورهم أهمية وذلك لأنهم يصنعون الرأي العام وبينهم صحافيون ومحامون ورجال أعمال. عادوا بعد أيام ليعطوا موافقة على هؤلاء وعلى دخولهم أرض الوطن للإقامة ولا بد أنك أخي توفيق، تعرف عدداً منهم فهم الآن يقيمون في الوطن. اليوم وبسبب إنعقاد المجلس في غزة عادت قيادات كان يستحيل دخولها لأرض الوطن، وبينهم هذا الذي يجلس معنا الآن: عبد الرحيم ملوح فهو قائد في الجبهة الشعبية كيف سيدخل!.

واصلت محاولات الحصول على مكاسب أخرى للقضية، قلت ليوسي بيلين بعد ذلك ولكنني أتساءل على أبواب عقد مجلسنا الوطني وعلى أبواب عقد مؤتمر حزب العمل: إلى متى سيستمر حزبكم في معارضة لما يعرف

أن التسوية ستؤدي إليه، عاجلاً أم آجلاً، وهو إقامة دولة فلسطين مستقلة. وعد رامون بدراسة الموضوع إيجابياً وقد أخفيت هذا السر عن القيادة ولم أتحدث به لأحد خوفاً من أن يؤدي تداول الموضوع لإفساده وخوفاً من أن يفشل حاييم رامون ومعسكره وأنصار الإعتدال من تحقيق ما وعدوا به، ولكنهم قاموا بتعديل برنامجهم وألغوا معارضة قيام دولة فلسطينية من البرنامج. في اليوم التالي لتعديل الميثاق والذي ساهم في تقوية شوكة المطالبين بالتعديل في أوساط مؤتمر حزب العمل. نحن اليوم مطالبون بصياغة ميثاق وطني جديد يستجيب لطبيعة المرحلة ولأهداف الشعب الفلسطيني وعلينا القيام بذلك، ومنظمة التحرير يجب أن تبقى وأن تقوم بتفعيل مؤسساتها في الخارج خاصة وأن لا يحدث أي تعارض بين مهامها ومهام السلطة الوطنية إلى حين قيام الدولة المستقلة.

وحول تطور الوضع العربي خلال ثلاث سنوات من أوسلو سألت أبو مازن: هل تم مزيد من القناعة العربية بصحة خط أوسلو أم حصل العكس .. كيف ترى الامور؟ على المستوى الشعبي والرسمي.

أجاب أبو مازن بقوله: إن القمة العربية ونتائجها تعتبر مصالحة مع أوسلو، فقد أقرت القمة من حيث الحقيقة التسوية ونتائج أوسلو وطالبت بدعم السلطة الفلسطينية، ويشمل ذلك دولاً كانت تعارض أية إشارة للسلطة الفلسطينية: وليدة أوسلو، أقصد سوريا وليبيا والسودان وغيرها. سوريا رفضت كل المؤتمرات العربية والإقليمية التوقيع على أي بيانات ووثائق تشير لضرورة دعم السلطة الوطنية، وقد رفضوا ذلك كما تعلم في مؤتمر البرلمانيين العرب في الرباط وفي دمشق بعد ذلك وقبلوا الإشارة لمنظمة التحرير أما السلطة فهي خط أحمر. في قمة القاهرة تغير الأمر وأصبحوا يتفاوضون ويتحاورون الآن مع قيادات السلطة: مع عرفات والحسيني وآخرين، وحسبما أعتقد كل الدول العربية دون استثناء لها لغة ما مع إسرائيل: قصة الحجاج الليبيين وغيرها.

قلت لمحاوري أبو مازن: إن هذا الوضع الجديد يتطلب إحداث تغيير في شبكة التحالفات العربية فنحن اليوم بحاجة لإعادة دراسة إقامة علاقة جديدة مع سوريا بعد التغيرات في موقفهم وبعد نجاح اليمين في إسرائيل حيث

أصبحنا بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، للقوة العربية من أجل الضغط على الحكومة الجديدة في تل أبيب التي ستستمر في المراوغة والمماطلة، كما يتوقع الكثيرون وذلك ينطبق على دول عربية .. كيف ترى ذلك؟

أجاب وقال: إنني أعتقد أن الإخوة السوريين يريدون الحوار مع المنظمة والسلطة في حدود معينة، إنني أرحب بالحوار والتعاون إذا أقلعت القيادة السورية عن أية محاولات للتدخل في قرارنا. صحيح أن القضية الفلسطينية قضية قومية ولكن القرار لنا، وإذا كان الأمر كما تقول بأنه لم يعد هناك تفكير لدى أحد بالتدخل في القرار الفلسطيني فأنا أول من يرحب بالتعاون مع السوريين.

بالنسبة للأردن فإنني أعتقد أن ملف التعاون كان يجب أن يكون مفتوحاً على كافة المستويات منذ عامين وليس الآن، وأنه لا بد من الإسراع في إستكمال مؤسسات التعاون بين الأردن وفلسطين. ما زالت الكونفدرالية في نظري هي الخيار الأسلم في الوقت المناسب وما زال قرار المجلس الوطني الذي عاد ليؤكده في دورته الأخيرة في غزة وهو الكونفدرالية بين دولتين مستقلتين وحسب الخيار الطوعي والحر للشعبين: الأردني والفلسطيني،أما فتح ملف العلاقات الأردنية الفلسطينية في الصحافة ووسائل الإعلام وبالطريقة السائدة فذلك أمر آخر.

قلت لأبو مازن إن أحدث الدراسات التي نشرها معهد جافي في تل أبيب تشير إلى أنٍ الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية ربما تكون في نهاية المطاف أكثر خطراً على إسرائيل من الدولة الفلسطينية المستقلة. لم يعلق على ذلك واكتفى بسماع المعلومة.

إنتقلت لسؤاله حول آفاق التعاون العربي العربي، والعربي الفلسطيني باعتباره مسؤول العلاقات العربية والدولية في منظمة التحرير، وبدت إجابته حول هذا الموضوع وحده من دون موضوعات الحوار الواسعة والمتشابكة متشائمة إلى حد كبير وهو رجل التفاؤل بمعناه ومضمونه المباشر والإستراتيجي أيضاً. لقد رأى أبو مازن أن العلاقات العربية تمر في أسوأ حالاتها وأن إحتلال العراق لدولة الكويت ما زالت ذيوله تخيم على سماء العلاقات

العربية، لهذا لا بد من أجل إنتشال هذه العلاقات من وضعها الحالي من تجاوز آثار أزمة الخليج وجوهرها الإحتلال العراقي للكويت عبر إستخلاص الدروس وإعادة صياغة العلاقات من جديد على ضوء إستيعاب تلك الدروس، ووضع مقولة: "المصارحة قبل المصالحة" موضع التنفيذ العملي، لعلنا بذلك نخطو خطوة نوعية على طريق تحسين شروط العلاقات العربية - العربية في عالم التكتلات العملاقة.

قلت لأبو مازن: وماذا عن الأحزاب والقوى السياسية والشعبية العربية؟ ما زالت أغلبية منها تعارض أوسلو وكذلك الحال في أوساط المثقفين العرب الذين ما زالت شرائح واسعة منهم تناصب تسوية أوسلو العداء. ما السبب في رأيك وأين العلاج؟ لم يتحدث أبو مازن كثيراً حول هذا الموضوع بل وافق حيث المبدأ على هذا التقييم ورأى أن هناك أحزاباً ومثقفين عرباً ما زالوا يرفضون مسألة الإعتراف بإسرائيل والتعامل معها، وسيمر وقت طويل قبل أن تتغير المواقف الآيدولوجية الراسخة منذ عقود من الزمن.

وماذا عن طاقات الشعب الفلسطيني .. الثقافية والسياسية والإقتصادية والعلمية .. لماذا تتردد في المساهمة ببناء الوطن؟

... نعم، ما زال الأمر كذلك، يقول أبو مازن، لأنها تحتاج للإستقرار والطمأنينة. قلت: تحتاج للديمقراطية والمؤسسات ودولة القانون أولاً وثانياً وعاشراً.

... ماذا تريد أن يكتب عنك التاريخ، أخ أبو مازن؟

أريد أن يكتب أنني وضعت لبنة على طريق بناء مستقبل الشعب الفلسطيني.

أليس لديك شعور بأنه بجانب إعتزازك بما تقوم به وتنجزه فإنك في الوقت نفسه تتنازل عن حقوق تاريخية للشعب الفلسطيني ...

لا، أبداً هذه الحقوق تاهت في أدراج التاريخ منذ زمن وأحاول إسترداد بعض هذه الحقوق.

هل صحيح أن شخصية أبو مازن الذي يتقن المفاوضات السرية ويبتعد عن الأضواء تناسب موقع الرجل الثاني في المنظمة وأنت الآن بالفعل الرجل الثاني.

لا تهمني هذه التسميات، لا أطمح أن أكون الرجل الأول، أو الثاني، أو العاشر، أريد خدمة وطني وقضيتي في حدود إمكاناتي وأنا زاهد تماماً في المناصب والألقاب، أتمنى أن تنتهي قضايا المرحلة النهائية، إلى تحقيق طموحات شعبنا وأتقاعد بعد ذلك.